

تعزير سيادة القانون في محافظة جنين: مقابلة مع الدكتور قدوره موسى، محافظ جنين

ماهو القطاع الأمني؟



يتألف القطاع الأمني من الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة، بالإضافة إلى إداراتها والمؤسسات التي تمارس الرقابة عليها. وينظم الإطار القانوني والإطار السياسي المهام التي تنفذها هذه الجهات، كما يحكم سلطاتها وهيكلاتها التنظيمية.

الجهات الرئيسية المكلفة بتوفير الأمن والعدالة:

- ◆ قوى الأمن (القوات المسلحة، والشرطة، والمخابرات، والأجهزة الأمنية، إلى جانب جيوش التحرير وجماعات التمرد).
- ◆ الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والعدالة (المحاكم، وأجهزة النيابة، والسجون وأنظمة القضاء التقليدية (القضاء العشائري)).
- ◆ المؤسسات المكلفة بالإدارة والرقابة:
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية (الرئاسة، مجلس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية).
- ◆ أجهزة الإدارة والرقابة التابعة للسلطة التشريعية (البرلمان واللجان التي تعمل تحت مظلتها، ومكاتب التحقيق العسكري (الأمبودسمان)).
- ◆ جهات الرقابة غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث والمؤسسات الناشطة في مجال التأثير في السياسات).

تعمل السلطات الفلسطينية في هذه الآونة على تنفيذ إجراءات هامة تستهدف تعزير سيادة القانون وتوطيده في جميع محافظات الضفة الغربية. وفي إطار مشروع 'منتدى سيادة القانون'، أجرى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني مقابلة مع الدكتور قدوره موسى، محافظ جنين، في يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠. وقد عرّج د. موسى في هذه المقابلة على الوسائل التي تكفل ترسيخ سيادة القانون في محافظة جنين. وينشر المركزان هذه المقابلة كمساهمة منهما في مساندة حكم القطاع الأمني ذي الشفافيته والمساءلة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: د. موسى، ما هي الرؤية التي تحملونها بالنسبة لمحافظة جنين؟

د. موسى: الرؤية التي أراها لمحافظة جنين تمثل صورة لمنطقة تخلو من المستوطنات ومن المركبات غير القانونية، ويتم فيها القضاء على العصابات. وهي منطقة لا تقع فيها الجرائم كذلك. وعلى الرغم من الصعوبات التي نواجهها، فنحن لسنا بعيدين عن تحقيق هذه الإنجازات.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل بإمكانكم إطلاعنا على أهم الإنجازات التي حققتوها في سياق تعزير سيادة القانون وتوطيدها في محافظة جنين؟

د. موسى: من أهم الإنجازات التي حققناها في هذا المجال تعزير تخصصات الأجهزة الأمنية، حيث بات جهاز الاستخبارات العسكرية يتابع جميع الأمور المتعلقة بالأخطاء التي يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية. وأنا أعني أننا بدأنا في إعادة تنظيم أجهزة الأمن بحيث تثبت للمواطنين أن كل فرد من أفرادها خاضع للمساءلة والمحاسبة عن عمله. والنقطة الثانية أننا علمنا على منع أفراد القوى الأمنية من التدخل في شؤون القضاء. ويتمثل الإنجاز الثالث في تشجيع المواطنين على رفع الشكاوى ضد أي فرد من أفراد الأجهزة الأمنية بغض النظر عن رتبته. وقد ساعدتنا هذه الإنجازات على توطيد سيادة القانون والنظام العام في المحافظة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: ما نوع الصعوبات التي تتحدثون عنها؟

د. موسى: المشكلة الأولى والرئيسية هي الاحتلال. صحيح أننا لا نعزو جميع جوانب الخلل والقصور التي نعاني منها إلى الاحتلال، ولكننا حينما نتوجه لاعتقال المجرمين أو الخارجين عن القانون أو مصادرة المركبات غير القانونية، مثلاً، فنحن نواجه مشكلة، خاصة في المنطقة (ج). ونحن لا نملك حتى هذه اللحظة أدوات مكافحة الشغب. فنحن بحاجة إلى مثل هذه الأدوات التي لا تلحق الضرر أو الأذى بحياة الناس.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: أنتم تقولون بأن الاحتلال الإسرائيلي هو العقبة الرئيسية التي تعوق عملكم على تعزيز سيادة القانون. ولكن ماذا بشأن العوامل الداخلية، كالانقسام السياسي؟ هل تشركون أشخاصاً من المعارضة السياسية في المشاورات التي تجرونها؟

د. موسى: تستطيع الجهات التي تدين ما حدث في قطاع غزة وحدها أن تكون شريكاً لنا في هذه المشاورات. وما لم يدن رئيس كتلة حماس ما حصل في قطاع غزة، فإنني لن أدعوه إلى حضور الاجتماعات التشاورية التي نعقدتها. فإذا ما أردت أن أعملك بصورة ديموقراطية، فيتعين عليك أن تكون ديموقراطياً كذلك.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل من الممكن أن نتحدث عن مستقبل المحافظة دون مشاركة جميع أطراف الطيف السياسي الفلسطيني؟

د. موسى: نعم. فالمواطنون يرضون بذلك، ولكن الزعماء السياسيين يرفضونه. إن كل ما يطلبه المواطنون يتمثل في حصولهم على خدمات جيدة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: كيف يمكن الارتقاء بالخدمات العامة دون مشاركة الجميع فيها؟

د. موسى: أنت مُحِق. فمن شأن المصالحة التعجيل بهذه العملية. ولكن دون التوصل إلى حل، فسوف تشهد الأمور تباطؤاً. إذا قدمنا الخدمات الأمنية والاجتماعية الجيدة للمواطنين، فإننا سننتصر. فضلاً عن ذلك، يجب إنهاء الاحتلال. فأنت حتى لو أعطيت الناس الذهب دون إنهاء الاحتلال، فإنهم سيقفون في حالة من عدم الرضا. في عام ١٩٨٧، كان الوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني في أحسن أحواله وكان الدخل الفردي عالياً جداً. ولكن عندما دهست سيارة إسرائيلية ثلاثة مواطنين في قطاع غزة، اندلعت الانتفاضة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل تعتقدون بأن أخطاء ارتكبت في سياق تنفيذ عملية البسمة والأمل، أو أنه كان يتوجب التعامل مع الأمور بصورة مختلفة على مدى السنوات الماضية؟

د. موسى: تصدر تعليمات جديدة في كل يوم وفي كل سنة، بحيث تصبح الأمور أكثر وضوحاً. صحيح أننا ارتكبنا أخطاءً، ولكننا عالجنها في موضعها. وكانت هناك أخطاء فردية كذلك، ولكنها لا ترقى إلى مستوى التعديتات المنهجية. فعلى سبيل المثال، قُتل أحد أفراد الأجهزة الأمنية بطريق الخطأ على يد زميله خلال المصادمات التي دارت مع المجموعات المسلحة في قرية جبع. علينا أن نوفر الخدمات الأمنية بصورة مهنية. لذلك، فإننا لن نرتكب مثل هذه الأخطاء إذا ما حصلنا على الأدوات التي تلزمننا لمكافحة أعمال الشغب.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل واجهتهم تحديات محددة في العلاقات التي تجمعكم بالمجتمع المدني ومشاركته في العمليات الأمنية؟

د. موسى: نعم. يجب أن نقيم قنوات اتصال مباشرة بيننا وبين المجتمع المدني. وقد نجحنا في حملتنا الأمنية، وهو ما يمكن اعتباره نموذجاً في إقامة هذه العلاقات مع المجتمع المحلي. كما تمكنا من تقديم أنفسنا للمواطنين من خلال ورشات العمل التي عقدناها معهم وجمعنا بهم. وحيث أنني أنحدر من مدينة جنين وأعرف مشاكل المواطنين واحتياجاتهم، فقد ساعدني هذا الأمر كثيراً. ومع ذلك، فالمشكلة الرئيسية التي نواجهها في هذه الأيام تتمثل في البطالة التي تصل نسبتها إلى ٤٢٪ في المحافظة. حتى أن بعض الناس يستغربون كيف نعيش في ظل هذه الظروف. إننا على وعي بمدى صعوبة الوضع، ولكن تعاون العائلات والعلاقات الوطيدة القائمة بين المواطنين تساعدنا في التخفيف من حدة هذه المشاكل، التي لن نتمكن من حلها بصورة تامة دون وضع حد لمشكلة البطالة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: ذكرتم أن ورشات عمل عُقدت مع أطراف المجتمع المدني. ما هي النتيجة التي أفضت إليها هذه الورشات؟

د. موسى: أود أن أشير في البداية إلى أننا سعينا من خلال ورشات العمل إلى فهم احتياجات المواطنين في المحافظة. وكنا قد قسمنا المحافظة إلى قطاعات واتحادات ومنظمات غير حكومية، واخترنا المشاركين من الإدارات الحكومية والقطاعات المهنية وأجهزة الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية. ثم توصلنا إلى بعض النتائج وحددنا بعض الأولويات. وجمعنا ضباطاً من الأجهزة الأمنية مع المواطنين الذين يستفيدون من الخدمات التي تقدمها أجهزتهم. كما دعونا التجار والنساء والرجال من كل قطاع وركزنا على قضية السيارات غير القانونية، التي تسببت في كوارث اجتماعية حقيقية وفي انعدام الأمان على الشوارع. وكانت الأولوية الثانية التي حددناها تتطرق إلى قضية البطالة. وقد أولينا اهتماماً كبيراً لهذه القضية وأعدنا استراتيجية تضمنت الإجراءات التي يتوجب تنفيذها للقضاء على هذه المشكلة. والأولوية الثالثة التي حددناها تمحورت حول البنية التحتية، حيث أنجزنا تعبيد طريق جنين-سالم الذي تسير عليه الآن أكثر من ٥,٠٠٠ مركبة. ويعود السبب وراء هذه الحركة الكثيفة التي نشهدها في المحافظة اليوم إلى العمل في تشييد مشاريع البنية التحتية فيها.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: كيف أسهم المواطنون في العمل على تعزيز سيادة القانون؟

د. موسى: لقد استقبل المواطنون أفراد الأجهزة الأمنية في بداية الحملة الأمنية التي أطلقناها في المحافظة بالورود والحلويات. ولم نواجه أية مشاكل أثناء تنفيذ هذه الحملة إلا في منطقتين. ففي بلدة قباطية، أصيب أحد أفراد الأجهزة الأمنية وشاب من البلدة بجروح، ولكننا تمكنا من استعادة السيطرة على الوضع والحيلولة دون اندلاع مشاكل أخرى. وأعتقد أن ما بين ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من سكان المحافظة كانوا راضين عن الحملة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: ما هي النصيحة التي توجهونها للمجتمع المدني لكي يساهم في العمل على تعزيز سيادة القانون؟

د. موسى: تشهد التكنولوجيا في هذه الأيام تقدماً ملموساً. والأطفال أمهر فيها من آبائهم. لذا، يتعين على الآباء مراقبة سلوك أولادهم ومتابعته. كما يجب نشر ثقافة الشراكة بين مختلف شرائح المجتمع، بما يشمل من الأسر والمدارس والجامعات.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: تفضلتم بأن الأولوية الأولى التي ذكرها المواطنون الذين شاركوا في ورشات العمل التي نظمتموها كانت الأمن. فكيف تقيمون دور الأجهزة الأمنية في الوفاء بهذه الحاجة؟

د. موسى: لقد طرأ تطور على أداء الأجهزة الأمنية. وكل جهاز وقائد يتفهم التوجيهات والصلاحيات الصادرة له. وتعمل جميع القوات الأمنية على تحقيق الأمن والنظام العام، حيث يتولى جهاز الشرطة قيادة هذه العملية. وتعتبر الشرطة عنصراً لا غنى عنه في العمل على ترسيخ سيادة القانون، وذلك جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية الأخرى. ولا يقدم أي جهاز من هذه الأجهزة على توقيف المواطنين على خلفية سياسية. بل إننا نعتقل الأشخاص الخارجين على القانون فحسب.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: كم يبلغ عدد المحتجزين لديكم؟

د. موسى: لا أملك إحصائيات دقيقة. ولكن عدد الأشخاص المحتجزين الآن يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شخصاً، وجرى تمديد اعتقال بعضهم لأسبوع أو عشرة أيام. وقد احتجز هؤلاء الأشخاص بتهمة تهريب الأموال أو حيازة الأسلحة غير المرخصة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل تعاني الأجهزة الأمنية من التداخل في صلاحياتها، بحسب ما يقوله العديد من المواطنين؟

د. موسى: أعتقد بأن المواطنين يعرفون ويفهمون، فهم ليسوا جهلة. ولكنهم في بعض الأحيان ينسجون الأقاويل التي تتوافق مع مصالحهم الشخصية. تشكل الشرطة العمود الفقري في العلاقة مع المواطنين. فهي مسؤولة عن حماية المستهلك، وتنظيم حركة السير، ومكافحة المخدرات، كما تتولى مسؤوليات أخرى تفرض عليها التواصل مع المواطنين بصورة يومية. ويضطلع جهاز المخابرات العامة بالمسؤولية عن الأمن الخارجي، حيث يتابع كل ما يجري على أرض الوطن من النواحي السياسية والعسكرية. ويعتبر جهاز الأمن الوقائي مسؤولاً عن متابعة ورصد الحركة السياسية والاجتماعية في البلد بهدف حماية المجتمع من الجريمة. وتتمثل مسؤولية جهاز الاستخبارات العسكرية في متابعة سلوك أفراد القوات الأمنية.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل تعتقدون بأن هذه الأمور واضحة في نظر المواطنين؟

د. موسى: إن المواطنين على وعي بذلك. وهذا هو السبب الذي يدفعهم إلى القدوم من مناطق بعيدة من أجل رفع شكاوى بحق عناصر الاستخبارات العسكرية، مثلاً. إن أبناء شعبنا يتمتعون بقدر عالٍ من النباهة والذكاء.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: يقول كثير من المواطنين أن عدد أفراد الأجهزة الأمنية كبير جداً بصورة تفوق الخدمات التي يقدمونها. هل توظفون عدداً أكبر من أفراد القوى الأمنية مما تحتاجونه؟

د. موسى: لم نعد نرى هذا الفرق منذ سنة. ولكننا بحاجة إلى جيش من الشباب، لأن الجيش الذي نملكه الآن يتكون من الرعيل الأول من أبناء الثورة الفلسطينية. ونحن لا نستطيع أن نقول لهؤلاء "أذهبوا إلى بيوتكم". فهم الذين حافظوا على شرفنا وحملوا أعباء ثورتنا على أكتافهم. ونحن الآن نفكر في وضع خطة لتشكيل جيش يتميز بتفانيه في خدمة المجتمع الفلسطيني باعتباره مجتمعاً. وهذا هو السبب الذي يدفعنا إلى تجنيد جيل جديد من أفراد قوى الأمن وتجهيئهم للعمل في ظل ظروف جديدة. وتشكل قضية البطالة أحد العوامل الأخرى التي نتعامل معها. فنحن ندرك بأنه يتوجب علينا مساعدة قطاع الشباب وتمكينهم من بناء حياتهم.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: ما هي أهم الخطوات التي اتخذتموها على مدى السنتين الماضيتين من أجل تطوير إجراءات التجنيد في المؤسسة الأمنية؟

د. موسى: لا ينبغي لمن يرغب في الالتحاق بصفوف القوات الأمنية أن يقل عمره عن ١٨ سنة وأن لا يزيد عن ٢٢ سنة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: هل تعني أن ذلك لا يشمل خريجي الجامعات؟

د. موسى: نحن نعلن عن الشواغر حال حصولها. فإذا كانت الشرطة بحاجة إلى خبراء في القانون، فنحن نعلن عن ذلك ونجري المقابلات مع مقدمي الطلبات. ويلتحق الأشخاص الذين يقع اختيارنا عليهم بدورة تدريبية في هذا المجال، ومن ثم يعملون كضباط في هذا الجهاز. وفيما يتعلق بالأجهزة الأمنية الأخرى التي تحتاج إلى خبراء في القانون أو موظفين إداريين، فإن الإعلان عن هذه الوظائف يشمل الأوصاف الوظيفية المطلوبة. ولا ينبغي أن يزيد عمر أي متقدم لهذه الوظائف عن ٤٥ سنة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: تمثل معايير التجنيد الفعالة، على نحو ما تفضلتم به، الخطوة الأولى. فما هي الخطوة التالية؟

د. موسى: تتمثل الخطوة الثانية في تنظيم الدورات التدريبية، سواء كان ذلك في فلسطين أو في الخارج. وتستوعب الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية عدداً لا بأس به من المتدربين. كما إننا نحصل على المنح ونستفيد من التجارب التي مرت بها الدول الأخرى، ولا سيما الأردن ومصر وتركيا وألمانيا. وتساعدنا هذه الأنشطة في تعزيز قدراتنا على إقامة دولتنا المستقلة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: ما مدى التقدم الذي أحرزتموه في ترسيخ مساءلة الأجهزة الأمنية؟

د. موسى: لقد شرعنا، منذ إطلاق الحملة الأمنية، في تنظيم اجتماع أسبوعي يترأسه المحافظ ويحضره جميع قادة الأجهزة الأمنية. ويهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة الشكاوى التي يرفعها المواطنون والنظر فيها، ووضع الخطة الأسبوعية وتقييم الوضع القائم على الأرض برمته.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: لقد تحدثتم عن الشكاوى. كيف تتم معالجة الشكاوى التي يرفعها المواطنون لكم؟

الزراعة وتمكننا من تصدير منتجاتنا إلى الخارج. وتتمتع محافظة جنين بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، بما يتيح لنا إمكانية تشغيل المشاريع الزراعية الكبيرة فيها. كما نملك مكبًا للنفايات الصلبة لا تملكه دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: لذا، فإن جنين قد تشكل نموذجًا للدولة الفلسطينية العتيدة؟

د. موسى: إنهاء الاحتلال هو أهم ما في الأمر.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: سؤالنا الأخير: ما هو تقييمكم للملكية المحلية للمشروع الوطني الفلسطيني؟

د. موسى: أودّ في البداية أن أطرح سؤالاً حول ما إذا كانت النية تتوفر لدى إسرائيل لإنهاء احتلالها؟ لماذا تتركب إسرائيل كل هذه الانتهاكات وتواصل بناء المستوطنات؟ لقد تحدثت نتيهاو حول 'نموذج جنين' وأنا أتساءل حول ما يعنيه بذلك.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: شكرًا جزيلاً لكم، د. موسى.

د. موسى: لدينا صندوق خاص للشكاوى نضعه على مدخل مكتب المحافظ، حيث يودع المواطنون شكاواهم فيه. وأنا شخصياً أتابع هذه الشكاوى، ومن ثم أحيلها إلى مدير الشرطة في المحافظة لكي يتولى متابعتها مع المواطنين المعنيين. وفيما يتعلق بالشكاوى المرفوعة ضد الأجهزة الأمنية أو حول ظروف الاحتجاز التي يتعرضون لها، فنحن نعد اجتماعاً بشأنها ونبلغ جهاز المخابرات بتلك الشكاوى. وأنا إذ أتابع هذه القضية، فإنني أضع حقوق الإنسان في عين الاعتبار. كما أننا نوظف مستشاراً قانونياً يتمثل دوره في الدفاع عن حقوق المواطنين.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: عندما تتطرقون إلى الإنجازات التي حققتها، نشعر أن محافظة جنين في وضع أفضل من سويسرا. ولكن ماذا بشأن الاحتياجات المستقبلية؟ كيف ترى الوضع الذي ستؤول إليه جنين خلال خمس سنوات؟

د. موسى: نحن نفتقر إلى اقتصاد خاص بنا. فاقصادنا يعتمد على اقتصاد إسرائيل. ونحن نعاني الكثير بسبب ذلك. نحن لم نرَقَ إلى وضع سويسرا بعد. فالبضائع المنتهية صلاحيتها تجد طريقها إلى أسواقنا وبيوتنا. ونحن نعاني من الفقر والأمراض. ولم يتجاوز النجاح الذي أحرزناه الشؤون الأمنية. كما يشكل الجانب الإسرائيلي خطراً علينا. نحن نتلقى المساعدات من العالم الخارجي. فمثلاً، ساعدنا أحد المواطنين من الخليج العربي في بناء مدرسة تستوعب ٣٠٠ طالب، ولكن الجانب الإسرائيلي يهددنا بهدمها. هذه مشكلة كبيرة.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: لقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية مؤخرًا جل اهتمامها نحو إعداد خطط التنمية طويلة الأمد...

د. موسى: نحن لدينا خطة تمتد لفترة ثماني سنوات (حتى عام ٢٠١٨).

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني: كما أعدت الحكومة الخطة الوطنية الاستراتيجية التي تسعى إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام ٢٠١١. فكيف تنظرون إلى المساهمة التي تقدمها محافظتكم في هذا الجهد؟

د. موسى: إن قاعدة الدولة تكمن هنا. فنحن نملك معبراً يؤمّن الحركة التجارية وعبور السياح - وهو معبر الجلمه. كما نملك منطقةً صناعيةً تمتد على مساحة تصل إلى ٤,٠٠٠ دونم، ناهيك عن جبل كامل من الشباب المهنيين. كان ٣٥,٠٠٠ عامل من محافظة جنين يعملون في إسرائيل، ولكن هذا العدد تقلص اليوم إلى ١,٥٠٠ عامل يعملون في سوق العمل الإسرائيلي. وقد أعدنا خطة لتعزيز استقرار الاقتصاد الفلسطيني وخطة أخرى لإنشاء شبكات الصرف الصحي وتوسيع شبكة المياه بحيث توفر المياه اللازمة لري ما مساحته ١٦٢,٠٠٠ دونم من الأراضي القابلة للزراعة. وسوف تساند هذه المشاريع قطاع

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مكتب رام الله ♦ شارع المعارف، ٣٤، رام الله ♦ الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: ٢٢٩٥ ٦٢٩٧ (٠) ٩٧٢ + ♦ فاكس: ٢٢٩٥ ٦٢٩٥ (٠) ٩٧٢ + ♦ الموقع الإلكتروني: www.dcaf.ch

المركز الفلسطيني لإدارة القطاع الأمني، الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية
هاتف: ٢٢٣٢ ٢١٩٤ (٠) ٩٧٢ + ♦ فاكس: ٢٢٣٢ ٢١٩٧ (٠) ٩٧٢ + ♦ الموقع الإلكتروني: www.pass.ps